

قضية

إعداد عمر نشابة

المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وأخريته [8]

محاضر الاجتماعات بمسؤولين أميركيين ممنوعة

انتشرت الالف المحاضر الدبلوماسية الأميركية السرية في الصحف والمجلات وشاشات التلفزيون والكمبيوتر حول العالم عام 2010 و2011. بعد ان تمكنت موظفون اميركيون من تسريبها الى وسائل الإعلام، وخصوصاً إلى موقع «ويكيليكس»، وتضمنت هذه المحاضر معلومات عفا دار خلالها اجتماعات مسؤولين حكوميين لبنانيين دبلوماسيين اميركيين، لكن بينما تسمح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية الخاصة لسيراليون باستخدام مضمون المحاضر دليلاً، اعترض قضاة المحكمة الخاصة بلبنان على ذلك، في ما يدعّ على ان يترجم السياسي الواضح اواى الى رصوخهم الإلهاء، ذات سياسية، حيث ان تبرير انهم لاجب «ويكيليكس» بدت صريحة وساذجة، العدالة تطلب شجاعة الشفافية والكشف عفا جريه خلف الابواب المغلقة، ويبدو ان المحكمة الخاصة بلبنان اعتمدت عكس ذلك تماماً

”

وثائق «ويكيليكس» مقبولة في محكمتي يوغوسلافيا السابقة وسيراليون، لكنها ممنوعة عن المحكمة الخاصة باغتيال الحريري

“

ما يخض كل من مسالتي صحة الوثيقة وعدم شرعية كشفها، وأظهر أنه استوفيت معايير قبول الوثيقة كدليل في هذه القضية، خاصة معايير الصدقية والقيمة الثبوتية. وتدخل لاحقاً فريق الدفاع عن حقوق السيد حسين عنيسي، مقدماً ملاحظات كتابية في ما يتعلق بقبول البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة، شارحاً الملاحظات الآتية: إن البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة أو ما يُعرف بـ«ويكيليكس» هي مستندات عامة ومفيدة، ويمكن الاستناد إليها، حيث إنها أصبحت جزءاً من المجال العام، وقد اعترف بقيمتها التاريخية على نطاق واسع في المجالات السياسية والأكاديمية، وقد تم للولايات المتحدة

البرقيات، فلا يرى الدفاع كيف يمكن أن يؤثر «عدم الموافقة» الأميركي الرسمي بصدقية البرقيات، ولا يمكن القول إن «قبولها مناقض لنزاهة الإجراءات، وسيُحجب بها ضرراً بالغاً، كما ادعى فريق الادعاء». وحسين عنيسي، مقدماً ملاحظات كتابية في ما يتعلق بقبول البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة، شارحاً الملاحظات الآتية: إن البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة أو ما يُعرف بـ«ويكيليكس» هي مستندات عامة ومفيدة، ويمكن الاستناد إليها، حيث إنها أصبحت جزءاً من المجال العام، وقد اعترف بقيمتها التاريخية على نطاق واسع في المجالات السياسية والأكاديمية، وقد تم للولايات المتحدة

والعراق، و«الغارديان» وإل بايس، و«دير شبيغل» و«لو موند» وتابعت «الأخبار» نشرها عربياً. الحجج والحجج المضادة يشير الادعاء إلى قرار المحكمة الفدرالية الأميركية لمقاطعة كولومبيا بتاريخ 23 تموز 2012 الذي خلس إلى أن وزارة الخارجية الأميركية لم تعترف بمصدر برقيات ويكيليكس، لكن بعد التدقيق في الأمر، تبين أن هذا القرار يخض اجراء إدارياً للتكثف عن 23 برقية رفعت ضد وزارة الخارجية بموجب قانون حرية المعلومات التي لجأت وزارة الخارجية فيه إلى الإعفاء المنصوص عليه في القانون في ما يتعلق بالمعلومات الحساسة أو المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي الأميركي.

إن هذا القرار الأميركي يناقش معايير خاصة بالتشريعات الإدارية الأميركية، لا معايير لقبول الأدلة أمام المحكمة الدولية. ومع ذلك، إن المحكمة الخاصة بلبنان ليست ملزمة بالتصنيفات الأميركية، وإن استخدام تلك الوثائق دليلاً أمام محكمة دولية لا علاقة له بكشفها الرسمي من قبل الولايات المتحدة، فلا يفترض أن تكون المحكمة الخاصة بلبنان ذراعاً للقضاء الأميركي، ولا الضامن للمصالح الأميركية، حيث لا يجوز أن يشكل التحيز المحتمل لدولة ما معياراً لقبول الأدلة.

يقول الدفاع إن واقع عدم وجود اعتراف رسمي من حكومة الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرقيات ويكيليكس لا يمنع أن تكون البرقيات والنشرات الصحفية، والمقالات الصحفية، والصور، ووثائق السفر والسجلات والبيانات الإلكترونية وسجلات الاتصالات التجارية والمقابلات وشهادات الوفاة والوثائق الطبية، في الواقع، قال لابروس إن طبيعة البيانات الصحفية والمقالات الصحفية مطابقة للبرقيات، وتُعد برقيات ويكيليكس مصدراً مفيداً للمحكمة، بما أنه قد قيلت أدلة ذات «خلفية سياسية»، علماً أن الشهود قد اعترفوا بصحة ما ورد في البرقيات.

شرح المحامي الفرنسي للخرقة بإسهاب أن البرقيات تعطي صورة أوضح عن دوافع الجهات الفاعلة الرئيسية في المشهد السياسي اللبناني، وعن الاجتماعات والمفاوضات والناقشات التي كانت تدور فيما بينهم بحضور ممثلي حكومة الولايات المتحدة، وفي نهاية المطاف، قد يؤكّد الشهود أن ينفون مضمون البرقيات أثناء البرقية، يجري التحقق من المؤلف الأصلي للبرقية، على أي حال، لم يقدم الادعاء، أي سبب وجيه لاستبعاد البرقيات الدبلوماسية الأميركية المسترّبة، ولا أساس سليماً لطلبه الاستبعاد الشامل للبرقيات، نظراً لتنوع مضمونها.

وكان المدعي العام قد زعم أن طريقة الحصول على البرقيات تسمح باستيعابها، مع العلم، أن الولايات المتحدة لم توافق على نشر هذه الوثائق

نهج قضائي قمعي يمنع الاستئناف

في 3 تموز 2015 رفضت غرفة البداية في المحكمة الخاصة بلبنان السماح لفرق الدفاع بالاعتراض على قرارها حجب وثائق «ويكيليكس» أمام محكمة الاستئناف، علماً بأن نظام هذه المحكمة يفرض حصول أي طرف على ترخيص مسبق من القضاة ليمتنع من الاعتراض على قرار صادر عنهم، ويعد ذلك، بحسب معايير العدالة الصحية، هرطقة ونهجاً قمعياً لا يمكن أن يؤدي إلى حكم عادل. أنطون قرقمان، محامي الدفاع عن حقوق ومصالح السيد مصطفى أمين بدر الدين، كان قد طلب من غرفة البداية في المحكمة الخاصة بلبنان الترخيص له لاستئناف قرار الغرفة نفسها بمنع الاستناد إلى وثيقة من وثائق ويكيليكس (الصادر في 21 أيار 2015) حيث إن هذا القرار يستبعد فئة كاملة من الأدلة، أي جميع البرقيات التي نشرت على موقع «ويكيليكس» الإلكتروني التي قد تكون ذات صلة بالمحاكمة. وكانت المحكمة قد ادعت أن على الدفاع تقديم أدلة تظهر اعتراف حكومة الولايات المتحدة بصحة هذه البرقيات أو دقتها، علماً بأن الحكومة الأميركية «لا تؤكد ولا تنفي» مصدر هذه البرقيات.

يقول الدفاع إن الاستبعاد الخاطئ لفئة كاملة من الأدلة سيكون له ضرر أكبر من الضرر الناتج من القبول الخاطئ للأدلة، ويزعم أن القرار من شأنه أن يحرم الدفاع من فرصة لعرض الأدلة أمام المحكمة، وبالتالي فهو معرقل لمهام الدفاع ووظيفة. ولا شك أن طلب الدفاع من الغرفة الترخيص له للاعتراض أمام محكمة الاستئناف يبني على أساس قانوني، حيث إن القاعدة 126 من قواعد الإجراءات والإثبات تنص على أن غرفة الدرجة الأولى يفترض أن ترخص لاستئناف قرارها إذا كان هذا القرار ينطوي على مسألة «من شأنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً على سير الإجراءات الزهية والعادلة».



لم يقدم الادعاء، أي سبب وجيه لاستبعاد البرقيات الدبلوماسية الأميركية المسربة (ف ب)

الوثيقة أو طريقة الدفاع في الاستجواب بما أنه لم يعترض على طرح الدفاع لهذه الأسئلة بشرط عدم إشارته إلى المستند. وتتحول المحكمة الخاصة بلبنان لقراراتها، التي تتخذ المحكمة الخاصة بلبنان قراراتها الخاصة جداً التي تبدو خاصة بحماية مصالح المحكمة الخاصة بلبنان التهزّب من مضمون وثائق «ويكيليكس»، من خلال منع استخدامها كدليل، بحجة أنه، لا يوجد لدى غرفة الدرجة الأولى أي دليل على اعتراف الحكومة الأميركية بصحة الوثائق وقتها». وأضاف القضاة أن شاهدي

الصدور قرار المجلس التأديبي خلال وقت قصير، لماذا تُكفّ يد قاضي هناك احتمال لأن يكون بريئاً؟

تقرير

حصانة «عونية» لجرمانوس!

الدفاع عن جرمانوس في القصر الجمهوري. إذ إن موقف رئيس الجمهورية ميشال عون كان واضحاً تجاه جرمانوس لجهة استبداله، قبل أن تتربّث بدوره، وفي هذا السياق، ينقل مقربون جرمانوس، وظهّر الجواب باعتقاد أن «من يعتقد أن ضباط فرع المعلومات يعرف من دماء هؤلاء الأصدقاء الذي كان بحماية رسالة بان جرمانوس مستمر بعمله. وأرباء حتى تبثت إدانتهم. وترى مصادر جريصاتي أن كّف اليد إجراء ظالم لأنه يُصادر قرينة البراءة التي يفترض أن يتمتع بها أي مواطن من دون استثناء، ينطلق الوزير من هذه المقدمة لإطلاق النار على الجهاز الأمني الذي يتهمه بتصفية حسابات مع القضاة على خلفية سياسية.

غير أن جريصاتي ينفي لسائليه أي تدخل في القضاء يُحسب إليه، باستثناء تدخله للطلب من بيتر جرمانوس المثول أمام هيئة التفتيش القضائي بعد تمنع الأخير بذريعة أنه يخضع لإسرة وزير الدفاع، وبناءً على ما سبق، تكشف مصادر مطلعة على الملف أن قرار هيئة التفتيش بإجالة جرمانوس على المجلس التأديبي وعدم اتخاذ وزير العدل قراراً بكف يدخ هو الإخراج المتفق عليه لإنهاء هذه الأزمة لعدم إطاحة جرمانوس وفق الصيغة التي كانت تقول: رأس جرمانوس مقابل رأس عماد عثمان.

مقابل داعمي القاضي جرمانوس، يحضر موقف معاكس لعدد من القضاة والامينين. يرى هؤلاء أن الوزير والقلمين على القضاء، يُمتدّون بين قضاة محظيين وقضاة أقل حظوة، ويستغرب هؤلاء تلك وزير العدل في اتخاذ قرار وقف جرمانوس عن العمل، سائلين: لماذا لم يترتب وزير العدل في السابق، معتمداً على إجراء احترازي، فيما تبرّثت اليوم عندما طالوت قرارات «التفتيش» قاضي جريصاتي على التّجار الوطني الحر؟ أم يرى الوزير أنه أخطأ في قراره السابق ليتخذ قراراً مغايراً، وإن صيغ ذلك، فهل يُعاد القضاة الخمسة إلى مراكزهم في انتظار صدور قرار المجلس التأديبي؟

صدر قرار المجلس التأديبي خلال وقت قصير، لماذا تُكفّ يد قاضي هناك احتمال لأن يكون بريئاً؟ هكذا أجاب وزير العدل ضمناً جرمانوس، وظهّر الجواب بحضور جرمانوس مجلس الدفاع الأعلى الاثنى الفأنت الذي كان بحماية رسالة بان جرمانوس مستمر بعمله. وأرباء حتى تبثت إدانتهم. وترى مصادر جريصاتي أن كّف اليد إجراء ظالم لأنه يُصادر قرينة البراءة التي يفترض أن يتمتع بها أي مواطن من دون استثناء، ينطلق الوزير من هذه المقدمة لإطلاق النار على الجهاز الأمني الذي يتهمه بتصفية حسابات مع القضاة على خلفية سياسية.

مفادات قضائية ربما تختمت براءته القاطعة. غير أن أحداً لم يسأل أين أصبحت تحقيقات المجلس التأديبي في ملف القضاة الخمسة. في الحقيقة، يختلف ملف القاضي جرمانوس عن باقي الملفات القضائية ربما تختمت براءته القاطعة. غير أن أحداً لم يسأل أين أصبحت تحقيقات المجلس التأديبي في ملف القضاة الخمسة.

في الحقيقة، يختلف ملف القاضي جرمانوس عن باقي الملفات القضائية ربما تختمت براءته القاطعة. غير أن أحداً لم يسأل أين أصبحت تحقيقات المجلس التأديبي في ملف القضاة الخمسة.

صدر قرار المجلس التأديبي؟

خُتمت التحقيقات في ملفي القاضي بيتر جرمانوس وعماد الزين، ليُحال على المجلس التأديبي، غير ان وزير العدل البرت سرحات يترتب هذا اليوم، في كّف بهما عن العمل، بخلاف القاضي الذي اوقفوا عن العمل بإجراء سريع

رؤيات مرتضى

أنهت هيئة التفتيش القضائي تحقيقاتها مع مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، وقاضي التحقيق الأول في البقاع عماد الزين، لتصدر قراراً بإحالتهم على المجلس التأديبي، مقترحة على وزير العدل وقفهما عن العمل. حررت هيئة التفتيش الإجراء نفسه الذي اتخذته مع أول خمسة قضاة أحيلوا على المجلس التأديبي، إذ إن الفارق هذه المرة أداء وزير العدل البرت سرحان، فالوزير العوني وقع قرار كّف يد القضاة الخمسة فوراً في الحصائل السابقة، لكنه «بتريث» اليوم في كّف يد القاضي جرمانوس المحسوب على تيّاره، رغم تسلمه الملف منذ أكثر من أسبوع، فهل حالت الخطوة السياسية دون مساواة هذا القاضي أسوة بباقي زملائه الذين لم تحمهم مرجعياتهم السياسية، أم أن وزير العدل يُجري مراجعة ذاتية للقرارات السابقة التي اتخذها بعدما اشتكى قضاة كثر من كونها غير محقة وظالمة؟

التصلت «الأخبار» بوزير العدل البرت سرحان، للسؤال عن سبب التريث تحديداً مع القاضي جرمانوس، فردّ الوزير كأنه لا يملك سلطة على المجلس التأديبي سيجري تحقيقاته سريعاً عن المحكمة لو كانت خالية مما قد ينفس مزاعم القرار النهائي والحكم المرتقب؟

صدر قرار المجلس التأديبي؟